شبح نشوب حرب بالوكالة بين ايران والسعودية في العراق يثير مخاوف واشنطن

واشنطن ـ من ستيفن كولنسون:

يثير شبح نشوب حرب «بالوكالة» في العراق بين المملكة السعودية من جهة وايران من جهة اخرى المخاوف في واشنطن في وقت يستعد فيه الرئيس جورج بوش للاعلان عن استراتيجية جديدة في العراق.

وقد عبر عن ذلك السفير الامريكي السابق في السعودية تشاس فريمان بقوله «قد نكون على ابواب تدخل سعودي في العراق باسم اشقائهم السنة. قد نكون على شفير حرب بالوكالة». واكدت صحيفة «نيويورك تايمز» نقلا عن دبلوماسيين امريكيين وعرب بدون ان تسميهم الاربعاء «ان السعودية اعلمت ادارة بوش ان المملكة قد تقدم في حال انسحاب القوات الامريكية دعما ماليا للسنة في العراق في اي نزاع قد ينشب بينهم والشيعة».

واضافت الصحيفة «ان التحذيرات السعودية تعكس المخاوف التي يشعر بها الحلفاء السنة للولايات المتحدة (السعودية والاردن ومصر) ازاء تنامي النفوذ الايراني في العراق بدون اغفال المطامح النووية لطهران».

وهذه المعلومات التي اسرع البيت الابيض للتقليل من شأنها، بالاضافة الى الاستقالة المفاجئة للسفير السعودي في واشنطن الامير تركي الفيصل الثلاثاء بعد 15 شهرا فقط من تسلمه مهامه، اغرقت العالم الدبلوماسي برمته في حالة من الترقب.

وفيما بات العراق على شفير حرب أهلية فان احد الخيارات الامريكية يتمثل في اعتماد العقيدة العسكرية الكلاسيكية وهي تقديم الدعم للفصيل الاوفر حظا في التغلب.

لكن تقديم اي دعم ضمني من واشنطن الى الشيعة لسحق التمرد السني، وهو أمر مفهوم من وجهة النظر الاستراتيجية، قد ينسف العلاقات بين واشنطن وحلفائها السنة.

وفي هذا السياق قال فريمان محذرا «اذا اعتمدت واشنطن مثل هذه السياسة فان السعوديين سيكونون على الضفة المواجهة». واضاف ان المال السعودي قد يستخدم عندئذ لتجهيز المعسكر السني وتسليحه بشكل كبير.

ورأى من جهته جيمس دوبنز وهو مسؤول كبير سابقا في الخارجية الامريكية ان السعودية «لا يمكنها ان تبقى بدون اتخاذ موقف» في العراق لانه في حال اي «فشل على ابوابها» فان المملكة «ستتحمل العواقب».

ويواجه العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ضغوطات من الرأي العام ومن قسم من رجال الدين في المملكة لدعم السنة في العراق، وأي دعم امريكي للشيعة قد يزيد من تفاقم المشكلة.

وقال مايكل هدسون بروفسور الدراسات العربية في جامعة جورج تاون بواشنطن «ان كنت سعوديا فانك ستشعر بالقلق ازاء هذا الأمر».

واكد فريمان «ان السعودية، وفي هذه النقطة الاردن ايضا، ليسا مستعدين للقبول بما يعتبرانه هيمنة ايرانية في العراق او ابادة اخوتهم في الدين»، فذلك قد تنجم عنه عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة في ادارة الحرب في العراق وافغانستان. وفي هذا الاطار تساءل فريمان «ان كانت السعودية في جهة والولايات المتحدة في جهة اخرى، أتعتقدون ان السعوديين سيسمحون بالتحليق فوق اراضيهم؟».

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» ان الأمير بندر بن سلطان الذي كان سفيرا لامعا للسعودية في واشنطن طيلة 22 عاما، عاد مؤخرا الى العاصمة الامريكية ليلتقي فيها مسؤولين في ادارة بوش بينهم وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس.

وقد يكون الامير بندر بن سلطان التي يشغل منصب الأمين العام لمجلس الامن الوطني السعودي، ناشد محادثيه رفض التفاوض مع طهران او دمشق.

وفي الآونة الاخيرة صرح نواف عبيد وهو من المستشارين المقربين من السفير السعودي في الولايات المتحدة «ان اغفال المجازر بحق السنة العراقيين سيكون بمثابة التخلي عن المبادىء التي قامت على اساسها المملكة. فمن المؤكد ان اي التزام سعودي في العراق سيكون عامل مخاطر جمة وقد يقود الى حرب على المستوى الاقليمي. لكن النتائج المتوقعة لعدم التحرك ستكون اكثر سوءا». (رويترز)

صورة العام: عراقيون امام موقع انفجار في بغداد (رويترز)

بشار الاسد يزور عدن اليوم وصالح يتوسط بين دمشق وواشنطن

عدن ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

أكدت مصادر رئاسية يمنية أن الرئيس السوري بشار الأسد سيصل اليوم السبت الى العاصمة الشتوية اليمنية عدن، في زيارة رسمية يبحث خلالها العديد من القضايا الاقليمية والمحلية ذات الاهتمام المشترك بين صنعاء ودمشق، فيما سيقوم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بطرح مبادرة يمنية لحل الأزمة السورية مع لبنان ومع الولايات المتحدة.

وتأتي زيارة الأسد لليمن في اطار سعي القيادة اليمنية الى لعب دور اقليمي فاعل، من خلال توظيف علاقاتها القديمة والجيدة مع دول المنطقة ومع العالم الغربي وبالذات الولايات المتحدة، التي بدأت اليمن بنسج علاقات خاصة معها، أملا في لعب دور بارز في الاقليم حيال القضايا العربية، للخروج من الـ(هامش) السياسي والدخول في أرض (الملعب) الذي ظل حكرا لسنوات طويلة على مجموعة الدول (الكبار).

وفي هذا الاتجاه أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ويلش أن الولايات المتحدة تدعم الموقف اليمني الرامي الى لعب دور اقليمي، وتستفيد من صداقتها معها في هذا الجانب.

وقال أثناء مغادرته صنعاء «ان أمريكا تساند اليمن وتعتبرها صديقة وحليفة، كما تساند علاقة اليمن بدول الجوار».

ونسبت اليه وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) الرسمية قوله ان نتائج مباحثاته مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والمسؤولين في الحكومة ممتازة ومفيدة، وأن هذه المباحثات تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وكذا بعض القضايا الاقليمية. متوقعا أن تشهد المرحلة القادمة مزيداً من النمو في العلاقات بين الولايات المتحدة واليمن.

وحاولت القيادة اليمنية التعرف على آخر مستجدات الطرح الأمريكي بشأن الأزمة السورية، أثناء استقبال صالح لديفيد ويلش الخميس بعدن، غير أن ويلش أكد عقب ذلك أن الطرح الأمريكي واضح، بينما يمكن للقيادة اليمنية أن تطرح ما تريد على القيادة السورية، خلال زيارة بشار لليمن السبت.

وتسعى القيادة اليمنية الى محاولة رأب الصدع بين دمشق وواشنطن، وكذا بين دمشق وبيروت، من خلال تكثيف الاتصالات بين قيادات هذه البلدان.

وكان الرئيس صالح بحث مع ويلش في عدن مستجدات العديد من القضايا الاقليمية وتطورات الأوضاع في العراق ولبنان وفلسطين والصومال بالاضافة الى الملف النووي الايراني، كما تم تبادل وجهات النظر ازاء المستجدات الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وذكرت مصادر رسمية يمنية أن زيارة الأسد لليمن ستبحث الأوضاع العربية وجهود تحقيق التضامن والتنسيق بين الدول العربية لمواجهة التحديات القائمة، بالاضافة الى تدارس المستجدات على الساحة العربية والاقليمية وتنسيق المواقف بشأنها وفي مقدمتها تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، والأوضاع في لبنان والسودان والصومال.

وشهدت العلاقات اليمنية ـ السورية تنامياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة ويعقد البلدان اجتماعاً سنوياً برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين ضمن اللجنة العليا المشتركة بين صنعاء ودمشق، وكانت صنعاء ودمشق اتفقتا مؤخراً على تأسيس خط ملاحي يربط بين الموانئ اليمنية والسورية لتنشيط التجارة البينية بينهما.

ويبدو أن هذه الرغبة اليمنية في لعب دور اقليمي تأتي محاولة للخروج من الانغلاق على القضايا المحلية، وكذا محاولة لسحب جزء من (البساط) على دول الخليج الكبيرة المجاورة لليمن، التي كانت همزة الوصل الرئيسية بين واشنطن ودول المنطقة، خاصة وأن أحداث السنوات الأخيرة منذ أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 أثرت على علاقة واشنطن بعواصم تلك الدول، «ما خلق أمام اليمن فرصة نادرة للعب دور مماثل ولو بسيط في المنطقة، ابتداء من منطقة القرن الافريقي التي تشهد حاليا تحولا كبيرا، ينتظر من اليمن أن تلعب دورا مهما في رسم معالم مستقبله» وفقا لأحد المختصين بالشأن اليمني.

اعرب عن ارتياحه تجاه توصيات تقرير بيكر. هاملتون

ممثل التركمان في بريطانيا: الامريكان يتجاهلوننا لاسباب سياسية واقتصادية

عاصف سرت توركمان

لندن ـ «القدس العربي» ـ من احمد المصري:

اعربت الجبهة التركمانية العراقية عن طريق ممثلها في بريطانيا عن ارتياحها من قرارات لجنة بيكر ـ هاملتون بخصوص الاستفتاء المزمع عقده في نهاية 2007 لتحديد مستقبل مدينة كركوك.

وقال ممثل الجبهة التركمانية العراقية في بريطانيا عاصف سرت توركمان لـ«القدس العربي»: ان ما جاء في تقرير بيكر يمثل الواقع الحقيقي لما أصاب العراق من الدمار والخراب وسفك الدماء وانتهاك الحرمات، وللولايات المتحدة الامريكية الدور الاساس فيما وصل اليه العراق، فما خربه الامريكان يجب أن يعيدوا بناؤه قبل خروجهم. اننا في الجبهة التركمانية العراقية نعبر عن ارتياحنا بخصوص ما جاء في التقرير في التوصية رقم 30، ولكننا نرفض بشدة ما جاء في التوصية 33 التي أدرجت التركمان ضمن الاقليات في العراق، لأن التركمان الذين يمثلون حوالي 13 % من مجموع الشعب العراقي ليسوا باقلية حيث أن أعداد التركمان في محافظة الموصل بما فيها قضاء تلعفر والقرى التابعة لها يبلغ أكثر من مليون نسمة، هذا بالاضافة الى أن أعداد التركمان في أربيل وكركوك وديالى وصلاح الدين وبغداد وبقية المناطق العراقية الاخرى يبلغ أكثر من مليونين ليصل أعدادهم الى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. لقد أجحف الدستور العراقي بحق التركمان حيث لم يدرجوا ما بين القوميات الاساسية واليوم يجحف بحقنا بيكر وهاملتون ونحن نعرف السبب جيدا كما يعرف الامريكان أعداد التركمان الحقيقية ولكنهم يتجاهلوننا لاسباب سياسية واقتصادية تتعلق بالمنطقة وبالدول المجاورة.

واضاف سرت توركمان «لقد أكدنا مرارا في السابق ونؤكد اليوم وجوب العمل على ابقاء مدينة كركوك ضمن الاراضي العراقية لانها مدينة عراقية وبخصوصية تركمانية، ويشهد بذلك تاريخ المدينة وحالتها الاجتماعية وان هذه المدينة بتنوعها الاثني تمثل العراق المصغر كما أنها مصدر الاقتصاد العراقي ولها دور كبير أيضا في الاقتصاد العالمي. ولقد استغربنا تصريحات بعض الاكراد من أن هذا التقرير يدل على تراجع امريكا عن وعودها للعراق وتحويله الى بلد ديمقراطي وأن تقرير بيكر ـ هاملتون تضمن فقرات خطرة من شأنها تقويض السيادة والدستور وانها غير واقعية وغير مناسبة، ولكننا في الجبهة التركمانية العراقية نسأل المعنيين، هل ان الحاق كركوك بشمال العراق هو الديمقراطية التي يناشدون بها القادة الاكراد؟ وهل ان كركوك مدينة كردية لكي يتم فصلها عن العراق؟ ان التركمان والعرب في كركوك قد نفد صبرهم ووصل الى نقطة الانفجار نتيجة للسياسات التعسفية التي يطبقها الحزبان الكرديان، كما يجب قبول وتطبيق هذه التوصية من قبل الجميع اعتبارا من الحكومة العراقية والمجلس الوطني العراقي وجميع الاحزاب السياسية لان مدينة كركوك ستكون بؤرة تقسيم العراق اذا ما لم يعمل بها بعقلانية وبتحفظ مع المحافظة على هوية المدينة العراقية وخصوصيتها التركمانية، كما ان هذه التوصية لم تأت عبثا بل جاءت نتيجة دراسة كاملة عن وضع كركوك ومحاورة دول الجوار، كما أن منح دور أكبر لدول الجوار في هذه القضية لا يعتبر تدخلا في شؤون العراق لأن الادارة الامريكية أيقنت أن الاحزاب العراقية لا تستطيع حل مشاكلها فيما بينها لان معظمها تحاول الاستحواذ وبقوة مليشياتها على أكبر القطع من الكعكة العراقية، ويجب الالتزام بما جاء في تقرير بيكر حول مدينة كركوك لانه وفي حالة عدم الالتزام به فان برميل البارود الذي جاء في التقرير سينفجر وستكون العواقب وخيمة لان الغضب التركماني والعربي في كركوك لا يمكن ايقافه هذه المرة والتركمان صبروا وجاهدوا وتحملوا الكثير في سبيل الابقاء على وحدة العراق أرضا وشعبا، وسوف لن يبالوا بالتهديدات التي تطلقها المجاميع الكردية لان هذه المدينة العراقية وبخصوصيتها التركمانية يجب أن تبقى ضمن الاراضي العراقية ليعيش فيها التركمان والعرب والاشوريون والاكراد في اخوة وسلام، لذا يجب تأخير الاستفتاء أو بالاحرى الغاؤه وهذه مسألة يجب أن تدرج في جدول أعمال (المجموعة الدولية لدعم العراق) في اطار عملها الدبلوماسي، حسبما جاء في التقرير».

وفي باب وجوب تعزيز المركزية واضعاف المناطق أكد سرت توركمان: اننا اليوم نحتاج الى حكومة مركزية قوية تضمن حقوق جميع العراقيين وتعمل جاهدة على حفظ الامن والاستقرار لان تقوية سلطات الاقاليم ستسبب مشاكل كثيرة وأن المثال الحي هو ما يجري الان في محافظة كركوك من سياسة التكريد واستحواذ الاحزاب الكردية على جميع مؤسسات ومرافق الدولة والدوائر الحكومية والمديريات، بالاضافة الى استيطان ما يزيد عن 600 ألف من الاكراد الذين استقدمهم الحزبان الكرديان من ايران وسورية وتركيا والمحافظات العراقية الشمالية ولم تترك شيئا للتركمان أصحاب المدينة الاصليين ولا للعرب.

وحول مسألة الفدرالية أوضح سرت توركمان «ان الفيدرالية خطة واضحة تستهدف تقسيم العراق الى كانتونات أو أقاليم صغيرة تدار من قبل ولاءات معينة، ثم متى كان العراق مقسما لكي يتم توحيده تحت نظام الفيدرالية؟ وهل عرف الشعب العراقي مفهوم الفيدرالية لكي يوافقوا عليها من خلال الدستور الذي كتب في الدهاليز المظلمة؟ ان الالتزام بالفدرالية الواردة ضمن الدستور ليس السبيل الوحيد للحفاظ على وحدة العراق، بل سيكون نقطة رئيسية لتقسيم العراق».

وفي موضوع ادانة تقرير بيكر من قبل التجمع الوطني التركماني الذي يعمل مع الاحزاب الكردية قال سرت توركمان: ان الجبهة التركمانية العراقية هي الممثل الشرعي للتركمان، لانها جبهة تضم مختلف الاصوات التركمانية، وقد خاضت الجبهة التركمانية الانتخابات الاخيرة بقائمة مستقلة ولكنها لم تستطع الحصول على المقاعد المطلوبة في المجلس الوطني العراقي نتيجة التزويرات التي حصلت في كركوك والمناطق التركمانية، وان ما يسمى بالتجمع الوطني التركماني هو أحزاب كارتونية تم تشكيلها من قبل الحزبين الكرديين وتنطق وتصرح بأوامر الحزبين وانه لا صلة له بالشعب التركماني الذي لا يرضخ لاوامر الاحزاب الاخرى.

القوى السياسية السودانية تحمل الحكومة مسؤولية التطورات الدولية بشأن دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

حذرت القوى السياسية السودانية من انهيار البلاد حال تنفيذ الولايات المتحدة وبريطانيا تهديداتهما باقامة منطقة محظورة الطيران في دارفور الى جانب القيام بطلعات جوية على بعض الاهداف التي لم تحددها متزامنة مع حصار بحري لتعطيل نشاط ميناء بورتسودان، وصبت القوى السياسية غضبها كله على الحكومة واتهمتها بالتفريط في مواطني دارفور اولاً والسودان بشكله العام، غير انها رحبت في الوقت ذاته بالسيناريو المحتمل أو اي تحرك آخر للشرعية الدولية لحماية مواطني دارفور الذين عجزت الحكومة والاتحاد الافريقي عن حمايتهم.

وتوقع زعيم حزب الأمة المعارض، الصادق المهدي امكانية حدوث اعتداء عسكري ضد السودان، مشيرا الى احتمال اتساع دائرة الصراع المسلّح بشكل كبير لتشمل تشاد وافريقيا الوسطى. وأضاف المهدي في تصريحات لموقع قناة «العربية» على شبكة الانترنت أن هناك ضغوطاً من قبل منظمات المجتمع المدني على الادارة الأمريكية، وأن تزايد نفوذ الديمقراطيين بعد فوزهم بغالبية مقاعد الكونغرس الأمريكي سيعجّل بتنفيذ عمل عسكري ضد السودان.

وقال الاتحاد الديمقراطي ان قرار فرض حظر جوي في دارفور هو تفعيل للقرار 1591. ووصف نائب رئيس الحزب علي محمود حسنين الاوضاع في دارفور بالخطيرة مبيناً ان رفض الحكومة للحلول الدولية سيقود البلاد الى مستنقع عراقي آخر محملاً سياسات الحكومة الرعناء ـ على حد قوله ـ المسؤولية داعيا الحكومة الى تقديم استقالتها وتسليم البلاد لأهل الرأي، ونبه حزب المؤتمر الشعبي الى ان استخدام الحكومة للحلول العسكرية هو الذي قاد الشرعية الدولية لاتخاذ مثل هذه القرارات وقال مسؤول الدائرة العدلية بالحزب كمال عمر ان مستقبل البلاد في ظل هذا النظام لا يخلو من قوات دولية وحظر جوي وفرض عقوبات، مناديا بتكوين حكومة تستطيع ان تحمي مواطنيها مبيناً بان القرارات الدولية هي المخرج الوحيد للبلاد. وعزا الحزب الشيوعي السوداني انفجار الاوضاع في دارفور لتغييب الحكومة للقوى السياسية والشعب الى جانب غض الحكومة الطرف عن الحلول التي وضعتها القوى الداخلية والخارجية.

وقال القيادي البارز بالشيوعي سليمان حامد ان فشل الاتحاد الافريقي في حماية المواطنين في دارفور وعجز الحكومة عن السيطرة على قوات الجنجويد أوضحا ان الحكومة لا تعتمد عليها كطرف محايد في النزاع الامر الذي يجعل البلاد في حاجة الى اي قرارات دولية تحمي اهل دارفور.

ولفت حامد الى ان ارجاع حل الازمة لأهل دارفور نفسهم من خلال مؤتمر دارفوري هو المخرج الوحيد من الأزمة.

ورأى حزب الامة الاصلاح والتجديد ان وجود القوات الدولية في البلاد لا يتنافى مع قبول الحكومة لقوات اخرى في دارفور.

الخرطوم: بوش وبلير لم يستفيدا من الدروس الماضية

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

قلت الحكومة السودانية مما اثير عن تحرك امريكي ـ بريطاني لفرض حظر جوي على دارفور حال عدم موافقة الحكومة على نشر قوات امنية في المنطقة، وفند وزير الخارجية لام اكول وجود أي تكتيك من واشنطن ولندن لانفاذ مثل ذلك التحرك كما نفى اكول وجود أي تنسيق بين واشنطن ولندن لفرض حظر جوي على الاقليم وأكد المام الحكومة التام بالتحرك الدولي تجاه دارفور، واعتبرت الحكومة التهديدات الأمريكية والبريطانية باقامة منطقة حظر طيران جوي في دارفور بأنها لن تؤدي الى حل المشكلة.

وقال السفير علي الصادق الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية ان اجراء من هذا القبيل لن يحل مشكلة دارفور والتي تعتبر مشكلة سياسية ينبغي أن تحل حلا سياسيا وأقر بوجود أوضاع أمنية غير مستقرة ببعض مناطق الاقليم تتطلب المعالجة اضافة الي أن هناك أوضاعا انسانية تحتاج أيضا الى تكاتف المجتمع الدولي مع السودان من أجل المواطنين الأبرياء في دارفور.

واضاف أن التحدي الأكبر لبريطانيا وامريكا خاصة والمجتمع الدولي عامة دعم تنفيذ اتفاقية سلام ابوجا والتي نصت بصورة واضحة على كيفية حل المشكلة وهناك اشارة التزامات تجاه بعض الدول التي كانت حاضرة أو ضامنة للاتفاقية تتمثل في حث أو اجبار الفصائل غير الموقعة للانضمام للاتفاقية وهو ما يعرف بتوسيع اتفاقية أبوجا،

وأضاف قائلا اذا تم ذلك فاننا نكون قد خطونا خطوات كبيرة في اتجاه حل مشكلة دارفور. من جهة أخرى وصف الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية ما خرج به اجتماع مجلس حقوق الانسان بجنيف بشأن الوضع في دارفور بأنه يمثل انتصارا للسودان وللمجموعة الافريقية. وقال لسونا ان القرار لم يتضمن أي اشارة لوجود انتهاكات لحقوق الانسان في دارفور كما قرر ارسال بعثة من خمسة أشخاص يحددهم المجلس وتكون المقرر الخاص سيما سمر عضوا في هذه البعثة. من جانبه قال السماني الوسيلة، وزير الدولة بوزارة الخارجية، ان هذه التصريحات لا تعزز السلام.

وأضاف انها تطيل أمد الازمة، وأكد ان السودان لا يتعامل مع التصريحات الاعلامية، ولا يحتاج الى تهديدات للتعامل مع المجتمع الدولي، بينما رحب الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان بقرار مجلس حقوق الانسان بايفاد بعثة رفيعة المستوى الى دارفور، للوقوف على حقيقة التقارير عن الانتهاكات المرتكبة هناك. وقال، ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم عنان في ايجاز صحافي، ان القرار الذي وصفه بـ«الفعل القوي» من جانب المجلس يبعث برسالة موحدة، مؤداها ان اعمال العنف والقتل الجارية في الاقليم هي «امر غير مقبول ويجب ان تتوقف».

وقال فضل «يبدو ان الادارة الامريكية والحكومة البريطانية او الثنائي بوش ـ بلير، لم يستفيدا من الدروس الماضية بأن القوة وحدها والعقوبات احادية الجانب والتهديدات، لم تحل مشكلة في اي مكان في العالم». واضاف «نحن احرص ما نكون على حل مشكلة دارفور اليوم قبل الغد، وذلك عبر الحوار والحكمة فقط». ويأتي هذا الموقف بعدما حذرت الولايات المتحدة من انها ستدرس خياراتها لوقف العنف في دارفور، اذا استمرت الخرطوم في منع انتشار قوة حفظ سلام دولية هناك. من جانبه، رحب الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان بقرار مجلس حقوق الانسان بايفاد بعثة رفيعة المستوى الى دارفور، للوقوف على حقيقة التقارير عن الانتهاكات المرتكبة هناك. وقال، ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم عنان في ايجاز صحافي، ان القرار الذي وصفه بـ«الفعل القوي» من جانب المجلس يبعث برسالة موحدة، مؤداها ان اعمال العنف والقتل الجارية في الاقليم هي «امر غير مقبول ويجب ان تتوقف».

حطام سيارة للمتمردين السودانيين قرب الحدود التشادية (اف ب)

بدء استبدال العملات المتداولة بجنوب السودان بالجنيه السوداني الجديد في كانون الثاني المقبل

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

يبدأ في التاسع من كانون الثاني (يناير) المقبل استبدال العملات المتداولة بالولايات الجنوبية بالجنيه السوداني وذلك ضمن احتفالات البلاد باعياد السلام. وقدم صابر محمد الحسن محافظ بنك السودان لرئيس الحكومة الفريق سلفاكير نماذج من العملة المطبوعة حيث اشاد الفريق سلفاكير بالخطوات التنفيذية الجادة والفعالة التي قامت بها حكومة السودان تجاه تمويل العملة من الموارد الذاتية رغم ما يشكله من عبء اضافي على الميزانية العامة، معرباً عن اسفه لعدم التزام الجهات المانحة بالتمويل.

وقال صابر محمد الحسن ان عملية استبدال العملة ستتم خلال مرحلتين، المرحلة الأولى تشمل طرح العملة الجديدة (الجنيه السوداني) في الولايات الجنوبية والتي ستبدأ في كانون الثاني (يناير) وتستمر لمدة شهرين لتحل محل العملات المتداولة والتي هي الشلن الكيني واليوغندى وافريقيا الوسطى والبر الاثيوبي والجنيه السوداني القديم، وقال ان العملات المتداولة في الجنوب تقدر بحوالي 80 مليون دولار وفق تقديرات لجان المسح مع صندوق النقد الدولي.

واشار د. صابر الى أن عمليات طباعة العملة الجديدة قد تمت من الموارد الذاتية وان الدولة مستمرة في عملية دعم طباعة العملة مبينا طباعة مليوني ورقة من العملة يومياً وقال ان تكلفة طباعة العملة تقدر بحوالي 150 مليون دولار ومن المقرر أن يتوجه وفد من بنك المركزي الى كل من افريقيا الوسطى ويوغندا لبحث كيفية سحب العملات الخاصة بتلك الدول من الولايات الجنوبية. الجدير بالذكر أن اللجنة القومية لاستبدال العملة برئاسة د. صابر محمد الحسن قد أجرت لقاءات مع اللجنة الاقليمية لاستبدال العملة للولايات الجنوبية برئاسة نائب محافظ البنك المركزي تمت اثناءها اضافة أعضاء جدد للجنة الاقليمية والاتفاق على التنسيق فيما بينها لوضع الترتيبات والاجراءات الامنية بالولايات الجنوبية والمسائل المتعلقة بعمليات استبدال العملة. من جهة أخرى اشار عدد من وزراء حكومة الجنوب الى عمل المصارف الاسلامية بالولايات الجنوبية وضرورة استمرارها حيث علل د. صابر محمد الحسن استمرارها لسد ثغرة عدم وجود مصارف تقليدية بتلك الولايات.